مناهج البحث العلمي ج ٣

المحاضرة الخامسة

رابعاً- المنهج المقارن

١- المفهوم :

أضحت معظم الدراسات المعاصرة في العلوم السياسية على وجه الخصوص تعتمد على هذا المنهج حتى بات الكثير من المتخصصين يطلقون على دراساتهم بالسياسات المقارنة ، أو النظم السياسية المقارنة ، وتحري عملية المقارنة بين نظامين سياسيين أو عهدين أو مرحلتين أو سلوكين سياسيين لصناع قرار دولتين أو سياستين خارجيتين أو بين منظمتين دوليتين أو إقليميتين أو بين مؤسستين في نظامين سياسيين أو بين مؤسستين في نظام سياسي واحد أو نظامين سياسيين وما إلى ذلك .

وتعتمد المقارنة على تشخيص أوجه الشبه والاختلاف بين الموضوعين المقارن بينهما ، وعلى ذلك لا تصح بتاتا المقارنة بين طرفين متشابهين بشكل كلي او مختلفين بشكل كلي.

٢- شروط المقارنة ومستوياتها:

هناك قواعد مبادئ معينة ينبغي الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا التحليل ، وتتمثل أهم هذه القواعد فيما يلي :

أ- التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها ، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة العلمية في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف .

ب- شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة .

ج- مراعاة أن لا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما ، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط للاختلاف وأخرى للتمائل والاتفاق ، أي انه لابد من وجود قدر من التشابه الجزئي بين الظواهر ، ويرتبط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب .

ويمكن التمييز بين مستويين من المقارنة وهما :

١- المقارنة الخارجية : وتسمى أيضا بالمقارنة عبر المكان ، وهي مقارنة تتم بين الوحدة المعنية نظاما، أو عنصرا ، أو ظاهرة ، أو العلاقة بين متغيرين في دولة ما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى ، كأن تقارن مسالة التنمية السياسية أو الانتخابات أو العنف السياسي أو المعارضة السياسية بين بلدين عربيين أو أكثر .

٢- المقارنة الداخلية : وتتم بصرف النظر عن وحدتها ، داخل نفس النظام السياسي على أساس زمني ، كان يبحث من منظور مقارن النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو نمط القيادة البيروقراطية أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية ١٩٨٩ وبعدها او في عهدي الرئيس " الشاذلي بن حديد " عبد العزيز بوتفليقة " .. وقد تم المقارنة أيضا في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي ، أي حسب موضوعات وقضايا معينة ، وقد تأخذ هذه المقارنة شكليين :

أ - مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة ، كان تقارن بين مواقف القيادة السياسية الحاكمة والأحزاب المعارضة وغيرها في النظام الجزائري إزاء قضية داخلية كمشاركة المرأة ، أو سياسة الاستثمار ، أو

خارجية كقضية الصحراء الغربية ، أو الموقف من السياسة الأمريكية في الحوض المتوسطي ,

ب – مقارنة موقف النظام السياسي أو احد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة ، كان تقارن مواقف القيادة السياسية العراقية من الأكراد والشيعة والتركمان كتعبير عن مشكلة التكامل أو أن تقارن بين مواقف النظام التركي من الأكراد والعلويين كتعبير عن نفس المشكلة .

٣- خطوات المنهج المقارن :

يعد المنهج المقارن كغيره من المناهج في العلوم الاجتماعية ، يتضمن مجموعة من الخطوات المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها ، والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية :

أ. تحديد مشكلة البحث واختيار وحدة التحليل الخاضعة للمقارنة .

ب. بناء على تحديد مشكلة البحث ، يقوم الباحث بصياغة الفروض التي تكون عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر .

ج. تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية ، التي تعبر بها عن الظواهر والتي تساعدنا في عملية المقارنة ، وهذه الخطوة تعد أساسية للباحث التي لا غنى عنها ، فبدون تجريد وبناء شبكة من المفاهيم لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة ، فالتجريد ثم التعميم تلك هي خطوات المقارنة ، والمفاهيم هي المعالم التي تنير طريق المقارنة .

د. جمع البيانات ووصف الحقائق التي تم الحصول عليها من خلال عملية التصنيف

هـ . تحديد أوجه التماثل والاتفاق ، والتباين والاختلاف وتوصيفها وتحليلها إلى مستوى

الإيضاح والتجريد النظري ، من صدق الفرضيات المطروحة من عدمه خلال فترة الملاحظة الدقيقة .

و. الوصول إلى نتائج ممكن قبولها .

ي . صياغة النتائج العلمية ، والتحقق منها .